الأنباء
الاحد 12 اغسطس 2012

فرع المعلومات سلّمه إلى المحكمة العسكرية مكبلاً بالأصفاد.. وسليمان: ما حصل مرعب ومخيف

سماحة «إنهار» أمام الأدلة الموثقة بـ «الصوت والصورة» فأدلى باعترافات «مذهلة»

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا اللواء أشرف ريفي والعميد وسام الحسن في بيت الدين امس (محمود الطويل)

أنهى فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي امس السبت تحقيقاته مع الوزير السابق ميشال سماحة المنسوب اليه الضلوع في مخطط سوري للتفجير في منطقة عكار، قبل إحالته الى المحكمة العسكرية في بيروت مكبلا بالاصفاد.

ووصف مصدر امني رفيع لـ «الأنباء» اعترافات سماحة «بالمذهلة» وألمحت دوائر التحقيق الى ان عنصرا مزروعا في طاقم عمل سماحة قد كشف امره لفرع المعلومات في الوقت المناسب.

وقال المصدر لـ «الأنباء» ان اعترافات سماحة فاقت توقعاتنا، ان من حيث الشكل او بالمضمون، وانه فوجئ بالمستندات المصورة له في مختلف مراحل نقله المتفجرات من سورية الى لبنان، بسيارته «الاودي» الرمادية المصفحة والتي تلقاها هدية من النظام السوري الذي يعمل لحسابه، فانهار وادلى باعترافات مسجلة بالصوت والصورة واحيانا بحضور النائب العام.

ونشرت بعض الصحف في بيروت، ما وصفته بمحضر التحقيق الاولي مع سماحة، وفيه ان مخبرا من آل الكفوري قصد فرع المعلومات وأبلغه بان سماحة طلب منه توزيع متفجرات في منطقة عكار، فزوده الفرع بقلم يصور ويسجل في آن، والتقى سماحة الذي يعمل معه في مرآب مكتبه، وهناك عرض عليه المهمة المطلوبة بينما كان القلم يصور ويسجل.

وعند مفاجأة سماحة بالتسجيلات انهار معترفا بهذه الغلطة، وشكر فرع المعلومات على اكتشافه هذا المخطط، لانه لا يتحمل عبء الدماء التي كان يمكن ان تسيل في حال تنفيذه.

واعترف بأنه قبل ثلاثة ايام من توقيفه يوم الخميس، زار دمشق والتقى اللواء علي المملوك الذي كلفه بالمهمة ووضع له المتفجرات في السيارة التي قادها بنفسه.

في هذا الوقت، التقى الرئيس سليمان المدير العام للامن العام أشرف ريفي يرافقه العميد وسام الحسن في بيت الدين حيث اثنى الرئيس على جهودهما مؤكدا ان ما حصل مؤخرا مرعب ومخيف.

من جانبه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي اتصل بوزير العدل شكيب قرطباوي طالبا اليه الايعاز الى النيابة التمييزية مواصلة الاشراف المباشر على التحقيق مع سماحة.

كما استقبل ميقاتي اللواء اشرف ريفي الذي وضعه في تفاصيل الاجراءات والتحقيقات بقضية ميشال سماحة، وقد استرعى الانتباه ثناء ميقاتي على عمل قوى الامن.

وزير العدل وكل الاطراف المحسوبة على «الثامن من آذار» او التيار الوطني الحر، كرر اعتراضه على الطريقة الامنية التي اعتمدت في القبض على سماحة، والتي قال انها لا تراعي الاصول الشكلية، وتمنى على الجميع ترك القضاء يعمل ووقف المحاكمات التلفزيونية.

اما حول ما تردد عن اتصال الرئيس السوري بشار الاسد بمرجع لبناني كبير، فقد نفت مصادر يفترض انها مطلعة، ان يكون الرئيس سليمان تلقى مثل هذا الاتصال من الاسد، وربما كان الاسد اتصل بمرجعيات سياسية اخرى.

وذكرت «النهار» ان اتصالات رسمية تشاورية محورها وزير الخارجية عدنان منصور القريب من الجو السوري في لبنان، لدراسة الموقف الواجب، بعد إعلان النتائج الرسمية للتحقيق وقالت ان هذه نجمت عن شعور رسمي بإمكان نشوء مأزق جدي في التعامل مع النظام السوري، في ضوء تداعيات هذه القضية.

في غضون ذلك، خفت حدة التهويلات التي اطلقتها بعض قوى الثامن من آذار اثر اعتقال سماحة، وأبلغ حزب الله المعنيين ان قول النائب محمد رعد رئيس كتلة الوفاء للمقاومة بأن الحزب لن يسكت على توقيف سماحة، وجهة نظر شخصية.

والراهن ان حزب الله تجنب الانغماس في الحملة العشوائية المضادة على فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي على خلفية اعتقاله سماحة، ومثله فعل التيار الوطني الحر، في حين اقتصرت الحملة على حلفاء النظام السوري الصغار في بيروت، تارة بالتركيز على طريقة التوقيف واخرى بادعاء ان الاعتقال سياسي محض.

هذه الحملة امتدت الى الكنيسة الكاثوليكية التي ينتمي إليها سماحة، حيث وزع بيان باسم الديوان البطريركي للروم الكاثوليك انتقد طريقة توقيف سماحة ودخول منزله، وبدوره البطريرك غريغوريوس الثالث لحام ومقره الدائم في دمشق استنكر بشدة طريقة التوقيف المسيئة للوزير سماحة ولعدم احترام حرمة منزله، ورد هذا الى واجبه الرعوي والكنسي والوطني ان يقول الكلمة الواضحة في هذا الموضوع سيما ان سماحة من ابناء كنيستنا.

مذهبة الموضوع افضت ايضا الى صدور بيان عن راعي ابرشية زحلة للروم الكاثوليك المطران عصام درويش، باستنكار طريقة توقيف سماحة، ولم يتطرق اي من المستنكرين الى جوهر الاتهامات والاعترافات التي ادلى بها، بحيث بدت مواقفهم شكلية كما المسائل التي اثارت استنكارهم، وابرزها نقل سماحة الى مقر الأمن الداخلي وهو بثياب النوم.

من جهتهما، محاميا سماحة، مالك جميل السيد ويوسف فنيانوس طالبا بنقل موكلهما من مقر الأمن الداخلي الى وزارة الدفاع حيث يوجد سجن على ان تتولى مخابرات الجيش لا معلومات الأمن الداخلي متابعة استجوابه. لكن النيابة العامة التمييزية قررت إبقاء التحقيق تحت اشرافها المباشر.

ولم يتأثر موعد زيارة البطريرك الماروني بشارة الراعي الى عكار غدا الاثنين بتداعيات اعتقال الوزير السابق سماحة حيث كانت زيارة البطريرك ضمن احداثيات عمل المتفجرات التي احضرها بسيارته من سورية.

وقد زار العماد جان قهوجي بكركي امس الاول وعرض مع البطريرك الترتيبات الأمنية للزيارة. وتستمر الزيارة اربعة ايام تتخللها استقبالات شعبية في القرى المارونية فضلا عن مأدبة افطار مشتركة يقيمها نواب عكار تكريما له.

وادرجت التفجيرات المعدة لمنطقة عكار خلال زيارة البطريرك في خانة احداث فتنة طائفية تنتهي بتهجير المسيحيين او مناشدتهم النظام السوري التدخل لإنقاذهم كما حصل غير مرة في غير مناطق.

● بيروت ـ عمر حبنجر

بقرادوني لـ «الأنباء»: صُدمت لما حدث مع سماحة وهو لم يستهدف كشخص بل لموقفه السوري

كريم بقرادوني

عبر الرئيس السابق لحزب الكتائب اللبنانية كريم بقرادوني عن صدمته من جراء توقيف الوزير والنائب السابق ميشال سماحة، وقال: ان لهذه الصدمة سببين، الاول ان سماحة هو رفيق في حزب الكتائب منذ السبعينيات، اما الثاني فهي الطريقة التي جرى فيها توقيفه وهي طريقة «غير مألوفة» لأنه كان يمكن استدعاء سماحة الى التحقيق دون اقتحام منزله ودون استخدام وسائل القوة بالطريقة التي حصلت، ورأى ان التوقيف من حيث الشكل غير قانوني لأنه لم يتم وفق الاجراءات والتدابير القانونية المعمول بها في لبنان، معربا عن صدمته لما حدث مع سماحة، مبديا اسفه للطريقة التي استخدمها فرع المعلومات في توقيف سماحة.

واعرب بقرادوني، في تصريح لـ «الأنباء»، عن اعتقاده أن النائب والوزير السابق ميشال سماحة مستهدف لكونه حليفا لسورية او صديقا لها، مشيرا الى ان سماحة لم يستهدف كشخص بقدر ما هو مستهدف كموقع، وموقعه السوري مستهدف من خلال عملية التوقيف التي جرت، مبديا عدم استغرابه قيام الرئيس السوري بالاتصال بكبار المسؤولين اللبنانيين لأن لسماحة موقعا مميزا عند النظام السوري.

وحول التهم التي وجهت الى سماحة، استغرب بقرادوني هذا الكلام وقال: لننتظر القرار الاتهامي الذي سيظهر مدى متانة الاتهام ومدى هشاشته، وبالتالي انا انتظر على جمر صدور القرار الاتهامي، حتى نبني على الشيء مقتضاه وان نتخذ الموقف القانوني اولا والسياسي ثانيا.

واضاف قائلا: انا اثق بالقضاء اللبناني ولا استطيع ان آخذ لا بالتسريبات ولا بالآراء حتى برأي وزير الداخلية الذي قال ان سماحة اعترف، واعتقد ان الرأي الصحيح ينتظر صدور القرار من التحقيقات، واتمنى ان يكون هذا القرار باطلاق سراح ميشال سماحة، واذا كان هناك من اتهام عندئذ ندرس جدية هذا الاتهام، وانا مازلت اعتبر ان ميشال سماحة بريء حتى يثبت العكس.

وعن موقف وزير العدل انه لم يكن على علم مسبق بعملية التوقيف، قال بقرادوني ان وزير العدل لا يشرف على التحقيقات كون القضاء مستقلا غير انه المعني الاول بهذه المسألة، وقد عبر عن اسفه للطريقة التي جرى بها التوقيف وعندما يأسف وزير العدل للشكل معنى ذلك ان الشكل القانوني لم يراع، وعندما لم تتم مراعاة الشكل القانوني يحق لكل واحد منا ان يشك في المضمون، ولهذا السبب استبعد ان يكون سماحة قد قام بما يتهم به في الصحافة.

وعما اذا كان هناك كمين نصب لسماحة للايقاع به، قال بقرادوني ان ميشال سماحة شخصية سياسية لها تاريخها ومثل اي سياسي لبناني له خصومه وله اصدقاؤه، وبالتالي يمكن الخصوم يريدون الانتقام منه او الايقاع به، مشيرا الى ان منطق الانتقام في السياسة مقبول ومعمول به، اما في القضاء فلا يجوز استخدامه للانتقام، لأن القضاء عدالة وليس ثأرا، واكد ان العدالة اذا اصبحت انتقاما معنى ذلك انهيار الدولة، مشيرا الى انه في كل مرة جرى استخدام القضاء لاغراض سياسية انقلب السحر على الساحر من الضباط الاربعة الى سمير جعجع، وقال: لقد تعمدت هنا ان اسمي طرفي النزاع لاثبت انه في كل مرة جرى توظيف القضاء لغايات سياسية دفع الثمن الجاني اكثر من المجني عليه.

وعن حلفاء الوزير سماحة الذين آثروا الصمت حيال عملية التوقيف، اعرب بقرادوني عن اعتقاده ان القيادات التي ينتمي الى خطها ميشال سماحة قامت بما يجب ان تقوم به، سواء باتخاذ الموقف على مثال ما فعله الرئيس اميل لحود او سواء بالتحذير الذي وجهه حزب الله بقوله لن نسكت، مشيرا الى ان حزب الله كما العماد ميشال عون ينتظران ما سيصدر عن التحقيق لدعم موقفهما المساند لميشال سماحة.

● بيروت ـ اتحاد درويش

المؤتمر الوطني العام في ليبيا يعلّق أعماله حتى 23 أغسطس

\طرابلس ـ أ.ف.ب: قرر المؤتمر الوطني العام المنبثق عن انتخابات السابع من يوليو في ليبيا، تعليق اعماله حتى الثالث والعشرين من اغسطس الجاري بعدما كلف لجنة بصياغة نظامه الداخلي.

واتخذ المؤتمر الوطني العام قراره في ختام جلسته التي انتهت في وقت متأخر من ليل امس الاول.

وكان المؤتمر انتخب امس الاول، محمد المقريف رئيسا له ونائبين للرئيس هما عطيقة (مستقل من مصراتة) وصالح المخزوم من حزب العدالة والبناء.

واكد المقريف رئيس حزب الجبهة الوطنية خلال ترؤسه جلسة المؤتمر للمرة الاولى انه سيكون «على نفس المسافة» من جميع الاطراف.

وقال: «من اوجب واجباتي ان اكون بعيدا عن كل الاعتبارات السياسية المناطقية او القبلية».

واعلن انه سيستقيل من رئاسة حزبه الذي كان حصل على ثلاثة مقاعد من مئتين في المؤتمر، داعيا الى الحوار مع كل القوى السياسية ومكونات المجتمع المدني بما فيها غير الممثلة في المؤتمر الوطني العام.

وقال: ان المؤتمر الوطني «في سباق مع الوقت» لوضع ركائز مؤسسات الدولة عبر اجراء «حوار جدي ومسؤول».

والمؤتمر الوطني العام مكلف باختيار حكومة جديدة لتحل مكان المجلس الوطني وقيادة البلاد الى انتخابات جديدة على اساس دستور جديد.

وفي سياق ليبي آخر أكد مدير سجن الجديدة بالعاصمة الليبية طرابلس امس تمكن عناصر الأمن الليبي من السيطرة على محاولة للتمرد من قبل عدد من السجناء داخل السجن.

وقال وكيل وزارة الداخلية الليبية عمر الخدراوي في تصريح له نشر اليوم بأن عملية التمرد بدأت بنشوب حريق في أحد العنابر بالسجن، وهو ما اضطر العاملين بالسجن إلى إخراج السجناء إلى ساحة السجن لمنع حدوث خسائر بشرية بين السجناء.

وأوضح أن عملية التدافع أثناء خروج السجناء نتج عنها هروب 26 سجينا والاختباء في المنطقة المحيطة بالسجن، مؤكدا أن الجهات المختصة تمكنت من إحباط عملية الهروب والقبض على عدد 18 من السجناء الفارين وإعادتهم الى السجن وأن الجهات المختصة بدأت التحقيق في أسباب الحادث ومن يقف وراءه.

وذكرت مصادر امنية أنه تمت إصابة ثلاثة بجروح وقتل آخر أثناء الاشتباكات بين الشرطة والسجناء، مضيفا أن الاشتباك دار داخل السجن بين أفراد من عناصر الأمن والسجناء، يشتبه أن يكون مفتعلا وقيام أهالي السجناء بالتجمع أمام السجن بهدف تهريب ذويهم، مؤكدا أن مجموعة من الشباب هم الذين قاموا بمحاولة التمرد.

وزير الدفاع وقّع الدعوى ضد المرعبي بجرم التحريض ضد قهوجي

بيروت: وقع وزير الدفاع فايز غصن دعوى وزارة الدفاع ضد النائب معين المرعبي عضو كتلة المستقبل، وأحالها الثلاثاء إلى النيابة العامة التمييزية.

وتضمن الادعاء اتهام المرعبي بجناية التحريض على القتل ضد قائد الجيش العماد جان قهوجي من خلال قوله في تصريح علني ان دم قائد الجيش ليس اغلى من دم الشيخ احمد عبدالواحد، كما تضمن الادعاء جرم القدح والذم والتحريض الطائفي والفتنة.

وكان الشيخ عبدالواحد سقط ورفيقه الشيخ محمد مرعب برصاص حاجز للجيش في بلدة «الكويخات» في عكار، وهما من الناشطين في مجال إيواء النازحين السوريين في لبنان.

وينتظر ان يرفع النائب العام التمييزي بالإنابة سمير حمود مذكرة بشأن هذه الدعوى الى وزير العدل ليحيلها بدوره الى رئاسة مجلس النواب، وعبرها الى هيئة مكتب المجلس التي تنعقد مع لجنة إدارة العدل ضمن هيئة مشتركة للبحث برفع الحصانة عن النائب الشمالي.

صحافي تونسي يقاضي رئيس المجلس التأسيسي بتهمة تجاوز السلطة

تونس ـ يو.بي.آي: رفع الصحافي التونسي زياد الهاني عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين دعوى قضائية ضد مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي اتهمه فيها بـ «تجاوز السلطة».

وقال الهاني في نص الدعوى التي تقدم بها إلى الرئيس الأول للمحكمة الإدارية بتونس إن «التظلم لدى محكمتكم الموقرة في هذه المرحلة التاريخية المفصلية والانتقالية التي تعيشها بلادنا خارج عن السياقات العادية المعمول بها بما يجعله حريا بالقبول».

وبرر هذه الدعوى امس بـ «السياق الثوري الذي تعيشه تونس الذي فتح أمام التونسيين آفاق إعادة بناء نظام سياسي جديد يقطع مع الاستبداد والفساد الذي خلق وضعا متعفنا كان من شأنه أن يودي بكيان الدولة».

وأوضح أن بن جعفر أصدر في 21 يوليو الماضي 4 قرارات هي «إسناد منح لنائبي رئيس المجلس الوطني التأسيسي الممثلين لدوائر انتخابية خارج الجمهورية» و«إسناد منح لنائبي رئيس المجلس الوطني التأسيسي الممثلين لدوائر انتخابية داخل الجمهورية» و«إسناد منح لممثلي الدوائر الانتخابية خارج الجمهورية» و«إسناد منح لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي الممثلين لدوائر انتخابية داخل الجمهورية».

ولفت في نص الدعوى إلى أن تلك القرارات المطعون فيها «أقرت تمييزا بين نواب الداخل والخارج والحال أنه تم انتخابهم جميعا على قاعدة المساواة كما أن السماح لنواب الدوائر الخارجية بتحويل المنحة المسندة لهم إلى الخارج والحال أنها مخصصة لمعيشتهم في تونس وليس في دول المهجر التي قدموا منها ويحملون جنسيتها استنزافا للعملة الصعبة وهدرا للمال العام».

وشدد الهاني على أن الاحتفاظ بهذا المبدأ من شأنه أن يفتح الباب أمام التوسع في طلب المنافع التمييزية إذ سيعطي الحق للنائب القادم من دائرة أبعد أو دائرة أكبر أو أكثر ثراء أو مساهمة في الناتج الوطني أو الحاصل على عدد أكبر من الأصوات في المطالبة بالحصول على منحة أعلى تتناسب مع ما قد يميزه عن غيره من النواب.

وبعد ان أوضح أن رئيس الحكومة هو المخول وحده إصدار الأوامر ذات الصبغة الترتيبية والفردية ومنها تلك المتعلقة بالمنح والأجور اعتبر الهاني أن بن جعفر يكون بذلك قد تجاوز حدود سلطته بإصداره القرارات المطعون فيها والتي يوجب الأول والثالث منها الملاحقة القضائية بمقتضى الفصل 96 من المجلة الجزائية.

وطالب رئيس المحكمة الإدارية بتونس بقبول الدعوى شكلا والقضاء في الأصل بإبطال القرارات الأربعة المطعون فيها الصادرة عن رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

«مستقلون شيعة» يطلقون مبادرة حوارية: تأييد الانتفاضات العربية من دون تفريق

وفق معلومات «الأنباء»، فإن مبادرة حوارية سيصار الى اطلاقها بعد غد الثلاثاء خلال حفل افطار في فندق البريستول دعا اليه المركز العربي للحوار واللقاء العلمائي اللذين يضمان شخصيات شيعية دينية وسياسية مستقلة عن الثنائي حزب الله وحركة امل.

ومن ابرز هذه الشخصيات السيدان محمد حسن الامين وهاني فحص والشيخ عباس الجوهري ود.سعود ا لمولى وآخرون.

وبحسب المعلومات، فإن تلك المبادرة ستكون من ضمن وثيقة سياسية شاملة، وطنية وشيعية، وهي تعتبر ان الوضع الراهن يحفل باحتمالات الخطر على سلامة الوجود الشيعي، والحضور الشيعي في اي حركة نهوض وطني، وهذا يؤثر سلبا على الشيعة وامثالهم من مكونات الاجتماع الوطني في لبنان والبلاد العربية، الامر الذي يقتضي المسارعة الى تدارك هذه الاحتمالات الخطرة من قبل العقلاء ولدرء المخاطر الوجودية وذلك من خلال التأكيد على الاندماج الوطني الكامل وعدم وجود اي مشروع شيعي خاص وعدم جواز مشروع كهذا وعدم تحمل الشيعة العرب لتبعات مشروع كهذا.

وتركز الوثيقة على ان الحريصين على الصورة الحقيقية والمتوارثة للشيعة باعتبارهم مكونا اصيلا وشريكا في اوطانهم مدعوون الى تصحيح المشهد لجهة تظهير الموقف الصحيح والشجاع والمتعاطف مع انتفاضات الشعوب العربية وحقوقها من دون تفريق بين مستبد هنا او هناك، وان يعبروا عن موقف عقلاني واقعي، آخذين في اعتبارهم ان للشعب السوري حقا عليهم كما هو حقهم عليه، وان هذه اللحظة هي لحظة الوفاء بالحقوق ولا تتحمل تسويفا او صمتا او تهورا او خضوعا لابتزاز السائد السياسي الشيعي بالقوة.

الوثيقة تحذر من الوقوع في ثلاث خطايا كبرى: محاولة تحقيق الغلبة على الطرف الآخر، وهو ما يناقض اساس العيش المشترك، واستخدام العنف وسيلة لتحقيق المطالب السياسية، وهو ما لا يحل مشكلة في الواقع اللبناني، والاستعانة بالخارج على الخصم الداخلي وهو ما ادى الى ضياع السيادة والاستقلال، فضلا عن ان مثل هذه الاستعانة لا يمكن ان تتم الا بشروط الخارج ووفقا لمصالحه، بحيث يكون الداخل مجرد «اداة» للاستخدام.

وتدعو الوثيقة الى نبذ كل شعور بالغلبة والقوة واستعراضات فائض القوة، والسعي الى المشاركة في اطلاق حوار وطني شفاف والمساهمة في بلورة رؤية وطنية جامعة ومشروع وطني ديموقراطي مشترك تحت عنوان «اقامة الدولة المدنية».

وكان السيدان محمد حسن الامين وهاني فحص قد وجها دعوة الى ابناء الطائفة الشيعية لتأييد الانتفاضات العربية وتحديدا في سورية.

● بيروت ـ محمد حرفوش